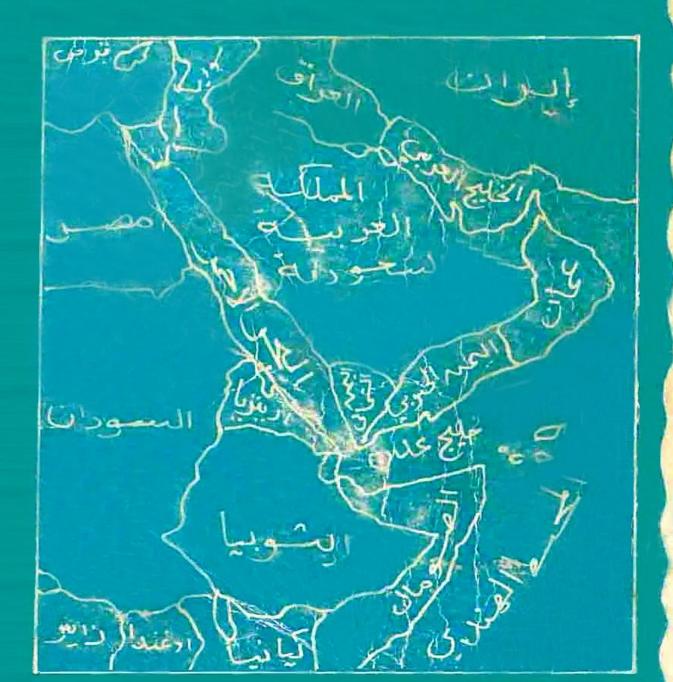
مثال المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى عن المتابعة الم



نبذة جغرافية

البحر الأحمر هو قطعة الماء المحشورة كالساندويتش بين قارتي إفريقيا وآسيا من خليج السويس إلى باب المندب على امتداد طولي يبلغ ٢٠٠ ميلاً (١٩٠٠ كم)، ويلغ عرضه الأقصى ٣٥٠ ميلاً، وينخفض في الجنوب عند باب المندب إلى ١٨ ميلاً، ويبلغ متوسط عمقه ١٤٠ ومساحته (١٠٠٠) ميلاً مربعاً، وترتفع درجة الحرارة فيه صيفاً لتصل إلى أكثر من ٤٦ درجة سنتيدجريد.

وتقع على شاطئه الشرقي: المملكة العربية السعودية واليمن، وعلى شاطئه الغربي: مصر والسودان وإرتريا، بجانب رقعة ضيقة من الأردن وفلسطين المحتلة (ميناءي العقبة وإيلات) اللذان يطلان على خليج العقبة وهو امتداد للبحر الأحمر، كما تطل على طرفه الجنوبي عند باب المندب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومستعمرة الصومال الفرنسي.

وقد أطلق عليه اليونانيون إسم (تريكو ديسميوم إرثريوم = أي البحر الأحمر) وذلك لتكاثر الطحالب العائمة على سطحه والتي تعكس على صفحة الماء لوناً أحمر، وقد عُرف عند الجغرافيين العرب في العصور الوسطى بإسم بحر القلزم.

ويُعتبر البحر الأحمر جزء من الأخدود العظيم الذي يمتد من أواسط إفريقيا إلى الأردن والبحر الميت والذي تشكل بفعل البراكين في عصور سحيقة، مما كثر الشعب المرجانية في شواطئه وبخاصة الشمالية منها، وقلل عدد المراسي الصالحة للملاحة وأمام الشاطئ الإرتري توجد أكثر من ١٢٠ جزيرة معظمها غير مأهولة، وهي بركانية التكوين، وأهمها : جزر دهلك وفي شاطئ اليمن تقع جزر : كمران، وحانش كبير، وحانش صغير، وذو قار، وعيون .. وغيرها.

وتبلغ الملوحة فيه درجة عالية لانعدام أنهار تصب في مياهه، مع ارتفاع درجة بخار الماء مما جعل صناعة الملح ناجحة وبخاصة في الشواطئ الإرترية، ويعتقد العلماء بوجود ثروات معدنية ضخمة في جوفه خصوصاً الغاز الطبيعي والبترول والحديد والذهب وغيرها، مما دفع ببعض الدول الواقعة على شواطئه كالسعودية والسودان للدعوة إلى مؤتمرات لبحث مصير تلك الثروات وإجراء الدراسات والاتفاقيات بشأنها.

وأهم الموانئ الواقعة في البحر الأحمر هي:

- السويس وغردقة: في مصر.
- بورسودان وعقيق: في السودان.
 - مصوع وعصب: في إرتريا.
 - مخاء والحديدة: في اليمن.
- جدة وينبع ورابق وجيزان: في السعودية.

ومع أن معظم شواطئ البحر الأحمر قاحلة وقليلة السكان؛ إلا أن مجموع سكان البلاد الواقعة في حوضه - باستثناء الأطراف الشمالية والجنوبية - لا يقل عن ٧٠ مليون نسمة (مصر، السودان، إرتريا، اليمن، السعودية).

نبذة تاريخية

ظل البحر الأحمر - على مدى العصور - عاملاً فعالاً لربط البلاد المحيطة به بعضها ببعض، حيث كان طريقاً للملاحة بينها ووسيلة تسهل التبادل التجاري، فانتفع كل بلد بما يوجد لدى الآخر، وساعد ذلك على ازدهار الحالة، وحينما تقدمت الملاحة وبدأت المواصلات مع الهند والصين وبقية بلاد الشرق الأقصى زادت قيمة هذا البحر، إذ أن دوره لم يقتصر على توصيل تجارة ومنتجات هذه المناطق إلى بلاد الشرق الأدنى فحسب؛ بل أصبح هو الممر التجاري لتموين العالم الأوربي بكل ما يلزمه من هذه التجارة وتلك المنتجات، وأثر ذلك بالتالي على بلاد الشرق الأدنى وأهالي هذه المنطقة الذين جنوا ثروات طائلة من العمل على بلاد الشرق الأدنى وأهالي هذه المنطقة الذين جنوا ثروات طائلة من العمل في هذه التجارة، ومن فرضهم الضرائب عليها عند مرورها في أرضهم، فظهر الازدهار في هذه المنطقة وأثر ذلك بالتالي في العلوم والفنون والآداب.

ولكن الزمن دار دورته، وقامت حركة الاستكشافات البحرية في غرب أوربا، ونجحت هذه الحركة في العثور على رأس الرجاء الصالح، مما سلب منطقة الشرق الأوسط أهميتها وثرواتها نتيجة توقف سريان التجارة العالمية في البحر الأحمر.

البحر الأحمر في العصور القديمة

ربماً كان المصرين القدماء هم أول من سافر على البحر الأحمر لحاجتهم إلى شواطئ إرتريا وبلاد الصومال وجنوب الجزيرة العربية وخصوصاً للحصول على البخور والعطور وبعض الأخشاب اللازمة للمعابد وللحياة الدينية، فاتخذوا البحر الأحمر طريقاً لمواصلاتهم مع تلك البلاد.

ويذكر التاريخ أن ساحورع (من ملوك الأسرة الخامسة) قد أنشأ مواصلات بحرية مع بلاد الصومال رأساً، وجلب منها المر والذهب والفضة، ولقد قامت الملكة حتشبسوت برحلة إلى بلاد الصومال كما تُبين آثار معابدها، وحفرت ترعة توصل بين النيل والبحر الأحمر. وقد اهتم الفراعنة بحفر الآبار وإقامة الحاميات على طول الطريق المؤدي إلى البحر، وساعد ذلك على ازدهار المحطات التي كانت تمون القوافل والبعثات في طريقها لهذا البحر.

وبعد فتح الإسكندر الأكبر لمصر، عمل حلفاؤه من البطالسة على ضم ملحقات مصر، وسعوا إلى السيطرة على الطرق التجارية، فالتفتوا إلى طرق التجارة الوافدة من إفريقيا وبلاد العرب والهند، وحاولوا تركيزها في مصر.

وأنشأ بطليموس الشاني عدداً من الموانئ في البحر الأحمر أهمها: (عدوليس) أو (عدولي) كما يسميها الأهالي، ولاتزال خرائبها موجودة إلى الآن بالقرب من مصوع في إرتريا، ووصلت سفن البطالمة حتى رأس جاردا فوي بالصومال، وكانت تجارة الشرق تنقل من عدن إلى السفن المصرية التي تواصل إبحارها بها شمالاً، تمهيداً لتوزيعها على بقية بلاد العالم المعروفة في ذلك الوقت.

وقد وصف رحال يوناني حالة الازدهار التجاري في القرن الأول الميلادي بين عدوليس وبين بلدان العالم المعروفة عندئذ فيقول في كتابه {الكشاف البحري}: [كان في عدوليس مجتمع منظم ازدهر في هذه المدينة الكبيرة ذات المباني الجميلة والمعابد والحمامات والشوارع الواسعة].

ويعجب المؤلف - حسب وصف المؤرخ البريطاني - باذل دافيدسون في كتابه { إفريقيا تحت أضواء جديدة } لكثرة السنفن العربية على الساحل الإرتري، ويشيد بقدرة العرب على العيش مع الأهلين، يتزاوجون فتختلط الأنساب ولا يجد الخصام سبيلاً بينهم وبين القوم، تجيء سفنهم من الجزيرة العربية ومن كل صوب في المحيط الهندي بالخناجر والرماح والزجاج، وتُقلع تحمل العاج وقرون الخرتيت وجلود السلحفاة، ورأى الرحالة الإغريقي في عدوليس في القرن الأول الميلادي عيشاً رافهاً آمناً بعضه من بعض.

على أن سكان جنوب الجزيرة العربية الذين اكتشفوا الملاحة البحرية منذ عهد قديم يعود لأكثر من ثلاثة آلاف عام لم يكونوا أقل تأثيراً على سير التجارة

وازدهارها في هذه المنطقة من المصريين؛ بل إن بعض المؤرخين يعتقدون أن قدماء المصريين هم من أصول سامية نزحت من جنوب الجزيرة العربية عبر باب المندب الذي كان فيما يقال ممراً برياً قبل أن يتفتق بفعل البراكين.

والمعروف تاريخياً أن سكان مملكة أكسوم الحبشية التي نشأت قبل الميلاد في هضبة إرتريا والتجراي، إنما كانوا من نازحي اليمن في عهود دولة سبأ وحمير وبخاصة بعد أن دمرت السيول سد (مأرب) المشهور. ونقل النازحون حضارتهم إلى الشاطئ الغربي من البحر الأحمر، ونظموا الزراعة على شكل مدرجات في سفوح الجبال على غرار نظام الزراعة في وطنهم الأصلي بهضبة اليمن الخضراء، وكانت أكسوم حاضرة مملكتهم، ولاتزال المسلات المشهورة شاهدة على عظم حضارتها في مضمار البناء والتعمير.

ويقول بعض الباحثين أن منطقة أكسوم كانت تابعة لمملكة سبأ وحمير وريدان في اليمن، وأن لقب النجاشي أو (نجوس) بالحبشية كان يعني (جامع الضرائب) وهو موفد ملك اليمن إلى تلك البقاع لجمع الضرائب من النازحين، إلى أن استقل بالملك وبما كان ذلك هو الأساس للدعوى الغريبة لملوك إثيوبيا بالانتساب إلى بلقيس ملكة (سبأ) التي ينسبونها إلى أنفسهم، وتروي أساطيرهم بحملها سفاحاً (منيليك) الأول أي (إبن ملك) من سليمان الحكيم بعد أن رحلت إليه في (أورشليم) .. وهي القصة المروية في الكتب السماوية المقدسة.

ولايزال التشابه قائماً بين اللهجات السامية المنتشرة في إرتريا وإثيوبيا (التجري، التجرينية، الأمهرية، الغوراغي، الهرري) وبين اللغة الحميرية القديمة، حيث كان البحر الأحمر هو المعبر لهذا التمازج الحضاري والتزواجات التاريخية بين سكان ضفتيه.

ولمًا غزا أبرهة الأشرم (ملك الحبشة) اليمن لإنقاذ نصارى نجران من أيدي اليهود الذين كانوا يحرقونهم في الأخدود، بناء على طلب الإمبراطور جستانيان (عاهل الإمبراطورية الرومانية البيزنطية)، استأجر السفن من ميناء عدوليس وعبر بها البحر الأحمر، ثم استعمر اليمن أكثر من سبعين عاماً، وعُرف بصاحب الفيل الذي حاول تدمير الكعبة، وقد وردت قصته في القرآن الكريم في سورة الفيل.

ولم يكن البحر الأحمر منذ عصر قديم بحر سلام وتجارة فحسب؛ بل كان كذلك موقع صراع وتطاحن بين أصحاب التجارة والسطوة، فالتجارة والازدهار الاقتصادي يتطلبان حسب عُرف الإنسان الرماح والمدافع لحمايتها.

وقبل أن يعبر لأحباش البحر الأحمر غزاة، حاول الرومان بدورهم السيطرة على طرق التجارة العالمية، والعمل على مرور أكبر كمية من هذه التجارة في الأراضي الخاضعة لهم، فأرسلوا الحملات لغزو اليمن، وأباد اليمنيون إحداها وكانت تتألف من عشرين ألف محارب قدموا من مصر.

ثم أمر الإمبراطور أغسطس بتدمير عدن والتي كان يسيطر عليها الفرس، عملاً على انتعاش تجارة مصر، فأصبحت لمصر المكانة الأولى في التجارة بين الشرق والغرب، رغماً عن استمرار بعض القوافل التي عملت على نقل التجارة الشرقية، بين المخا والموانئ السورية. وقد فرض الرومان ضرائب باهظة على السفن العربية والهندية التي تلجأ إلى موانئ الأقاليم الخاضعة لهم في البحر الأحمر، دفعاً لأصحاب المتاجر إلى استخدام سفن أقاليم خاضعة للرومان. وانتعشت التجارة في عدوليس في القرون الأولى للمسيحية خاصة بعد أن اعتنق ملك أكسوم (أزانا) المسيحية على أيدي قسيسين سوريين من صيدا : فرمنتيوس وأوديسيوس، اللذين باعهما أهل عدوليس إلى الملك إثر غرق سفينتيهما في شواطئ عدوليس بعد أن نشأ بينهم شجار بسبب الضرائب. وكانت عدوليس ترتبط بأواصر تجارية قوية مع أكسوم التي لم تبعد عنها سوى نحو ، ، ٤ كيلومتراً في المرتفعات الجبلية، كما كانت لها علاقات تجارية مماثلة مماثلة (مروي) بالسودان.

وبسط الرومان سيطرتهم على ميناء عدوليس وجزر دهلك والمخافي اليمن وعيذاب في السودان وعدد من الموانئ الأخرى في البحر الأحمر، وأعادوا حفر الآبار عليها، كما أعادوا حفر القناة الموصلة بينهما في عهد الإمبراطور تراجان، وعملوا على التقليل من خطر القراصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

ثم انتهج البيزنطيون سياسة تشجيع التجارة في البحر الأحمر تقليلاً لأرباح أعدائهم الفرس من التجارة التي تمر عبر أراضيهم، وكان البيزنطيون يتعاونون مع أحباش مملكة أكسوم ويشترون منهم بضائعهم عبر ميناء عدوليس، ومرت هذه التجارة بمصر وساعدت على استمرار رواج أحوالها.

البحر الأحمر في العصور الإسلامية الأولى

عندما ظهرت دولة العرب واستولت على مصر، اقترح عمر بن العاص حفر قناة تصل بين البحرين: الأحمر والأبيض؛ ولكن الخليفة عمر بن الخطاب خشي من أن يتمكن الروم من استخدام هذه القناة في عملياتهم الحربية ضد العرب؛ ولكنه سرعان ما فطن إلى أهمية إعادة وصل البحر الأحمر بالنيل خصوصاً لإرسال القمح إلى الحجاز، فأمر بإعادة حفر القناة القديمة التي عُرفت بإسم قناة أمير المؤمنين. وأخذت تجارة الشرق الأقصى تسير عبر البحر الأحمر ومصر إلى الإسكندرية.

وفي القرن السادس الميلادي وبعد ظهور الإسلام في مكة المكرمة، أشار الرسول إلى بعض أصحابه بالهجرة إلى الحبشة بعد أن تعرضوا لأذى قريش، فخرج من مكة المكرمة في أول الأمر أحد عشر رجلاً وقيل إثنا عشر: أربعة منهم متزوجون، معهم نساؤهم. وعلى رأس هؤلاء: عثمان بن عفان وزوجته أم كلثوم، ووجدوا ساعة جاءوا سفينتين للتجار حملتاهم لقاء نصف دينار ورست بهم السفينتان في بلدة (معدو) في الشاطئ الإرتري، ومن ثم ساروا إلى الحبشة حيث أحسن النجاشي استقبالهم. ولم يكن هؤلاء الخمسة عشر سوى طليعة الموكب، إذ تتابع المهاجرون المسلمون بعد ذلك، حتى اكتمل منهم عدد ليس باليسير في كنف النجاشي الصالح.

وهكذا فإن البحر الأحمر لم يكن فقط معبراً لنزوح الشعوب ولا لتبادل التجارة فقط؛ بل كان معبراً للعقائد والأفكار، إذ بهذه الهجرة بدأ الإسلام في تشييد جسوره مع إفريقيا حتى انتشر في أجزاء كبيرة من شمال شرقي إفريقيا.

وفي القرن الثامن الميلادي احتل الخلفاء الأمويون العرب جزر دهلك، وتبعاً لذلك مدوا نفوذهم إلى المنطقة الساحلية كلها، وذلك إثر غارة شنها القراصنة من البر الإرتري على جدة في عام ٤٨٤، وهددوا بتدمير مكة المكرمة. وأناط الأمويون ومن بعدهم العباسيون على أنفسهم بمسؤولية حماية الطرق التجارية في البحر الأحمر، وأقاموا لهذه الغاية القلاع في جزر دهلك وزودها بالسفن الحربية، وكان العرب يستعلمون دهلك منذ عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب منفى للمغضوبين عليهم من الدولة لبعدها وشدة حرارتها! ومن هنا قال عنها أحد الشعراء العرب، وكان إسم حاكمها مالك بن شداد:

وأقبح بدهلك من بلدة فكل امرئ حلها هالك كفاك دليل على أنها جحيم وخازنها مالك

كما قال شاعر آخر يشير إلى بُعدها ويؤكد ملاحقته لحبيبته: ولو سكنتُ خلف لثريا لزرتها ولو كانت بدهلك دورها

وفي الفترة الإسلامية الأولى بقيت معظم الشواطئ الغربية للبحر الأحمر تحت سطوة قبائل البجة الرعوية بعد أن دمرت ميناء عدوليس ومحقت مملكة أكسوم بفعل توافد قبائل البجة من جنوب مصر. وقد عقد أحد الخلفاء الفاطميين اتفاقية مع مكنون بن عبد العزيز عظيم البجة بموجبها اعترف له بالسلطة على مناطق البجة إلى (جزيرة الريح) التي هي ميناء مصوع الحالية.

يقول إسبنسر ترمنجهام في كتابه {الإسلام في إثيوبيا}: [أسست قبائل البجة خمسة ممالك مستقلة في غرب وشمال شرق إرتريا، وكانت (باضع) أو (مصوع) ميناء بحرياً له اتصالات تجارية مع سلاطين مصر].

ويقول جسمان جسلو في كتابه {غرائب إثيوبيا}: [إن مصوع والموانئ القليلة على البحر الأحمر أصبحت إسلامية في وقت مبكر، وبعد تدمير (عدوليس) ازدهرت حضارة إسلامية في جزيرة دهلك بالقرب من مصوع في مستهل القرن الثامن].

وعُرفت الشواطئ الغربية للبحر الأحمر لدى المؤرخين العرب بأسماء مختلفة منها: (بلاد الطراز الإسلامي) حيث أنها تطرز الساحل الإفريقي بالدين الإسلامي بينما الدواخل على غيره كما يقول المسعودي في كتابه {معجم البلدان}. وعُرفت أيضاً ببلاد (الزيلع)، و(بلاد الجبرته) وإليها يُنسب المؤرخ المصري المشهور عبد الرحمن الجبرتي.

البحر الأحمر في فترة الحروب الصليبية

وجاءت فترة الحروب الصليبية واستقرار الصليبيين في الشام، وأرادت أوربا فعلاً أن تمنع عن مصر الموارد الأولية اللازمة للحرب، وأصدر البابا وبعض الحكومات الأوربية قوانين ومراسيم بمنع توريد هذه الأصناف لمصر؛ غير أنه لم يكن بمقدور الطرفين التضحية بالمبالغ الوفيرة التي يربحونها من التجارة، فتغاضى الكثيرون عن تنفيذ المراسيم البابوية، وظلت التجارة عبر البحر الأحمر ومصر منتعشة، حتى أن رسول فريدريك برباروسا قد أعلن دهشته عندما رأى النشاط التجاري في الإسكندرية سنة ١١٧٥م.

ويقول الدكتور جلال يحيى في كتابه {البحر الأحمر والاستعمار}: [إن الهنود والمصريين كانوا يتعاونون في نقل التجارة المجتمعة في عدن إلى ميناء عيذاب حيث يبدأ نقلها بعد ذلك على ظهور الجمال حتى (قوص)، ثم يعاد شحنها في النيل حتى دمياط ورشيد، وكان سلطان مصر يُحرِّم على تجار الغرب الدخول إلى البحر الأحمر خشية تآمرهم مع الأحباش ضد بلاده].

والرسالة التي كتبتها الملكة (هلينا) الحبشية تبرر هذه المخاوف، فقد كتبت هذه الملكة في عام ١٠٠٨م رسالة إلى الملك (عمانويل) ملك البرتغال تعرض عليه استعدادها لتجهيز قوات برية كبيرة لتدمير ميناء عيذاب والاستيلاء عليه؛ ولكنها تقول أنه [ليس لديها أسطول بحري] وأنها تطلب منه مساعدتها بأسطول ينقل جيوشها إلى بيت المقدس بفلسطين تشارك في (تحريرها من أيدي الكفار) وإعادتها إلى (سلطان الصليب المقدس). ومهما غلفت هذه الدعاوي باللبوس الدينية، فإن أطماع السيطرة على البحر الأحمر ظاهرة في محتويات الرسالة، وهي تعكس نزوع ملوك إثيوبيا نحو التوسع في حوض البحر الأحمر.

وبعد نهاية الحرب الصليبية فقدت عيذاب أهميتها التجارية خصوصاً بعد تجربة ميناء الطور الذي أصبح مركزاً لتسيير القوافل صوب مصر والشام، كما أن عدن فقدت هي الأخرى أهميتها السابقة، وذلك لأن أمير اليمن حاول أن يمنع التجارة من المرور إلى مصر، وفكر الهنود في مصلحتهم فوجدوا أن سلطان مصر يتحكم في نهاية المرحلة، فبدأوا يستخدمون جدة لتفريغ بضائعهم بعد أن استولى عليها الملك الأشرف (بارسباري)، وأخذت هذه التجارة تنقل بالقوافل عن طريق مكة والحجاز شمالاً حتى مصر، أو يعاد نقلها على سفن حربية حتى الطور.

وكما أسلفنا، فقد حصلت مصر والبندقية على مكاسب كبيرة في الاشتغال في التجارة مع الشرق عبر البحر الأحمر، وكان هذا من أهم الأسباب التي دفعت البرتغاليين إلى محاولة العثور على طريق آخر يوصلهم إلى ثروات الشرق، وكانت حركة الاستكشافات الجغرافية قد نشطت، وتمكن (بارتلوميو دياز) من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح، ثم وصل فاسكو دي غاما إلى كلكتا، وأخيراً وصل كبرال بأسطوله الضخم إلى الهند بعد ١٣ عاماً من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح.

اصطدم البرتغاليون مع المصريين في مياه الهند، وحاول البرتغاليون قطع التجارة الهندية مع مصر، وتنبهت كل من مصر والبندقية إلى ذلك الخطر الجديد: خطر انتزاع التجارة الشرقية منهم وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسي، وتقدمت البندقية باقتراحاتها لتخفيض الرسوم على التجارة التي تمر بمصر، وبحفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض، ومحاولة إقناع أمراء الهند بعدم التعامل مع البرتغاليين كي لا يضطروا للخضوع لهم في يوم من الأيام .. ولكن البندقية رفضت القيام بدور فعال في هذا الصراع الاقتصادي العالمي، إذ لم تكن ترغب في ضم البرتغال إلى أعدائها. وفي سنة ٨، ٥٠ م هزم أسطول مصر الأسطول البرتغالي بقيادة الميدا بالقرب من جزيرة ديو بالمحيط الهندي بعد أن عبر البحر الأحمر؛ ولكنه هزم في معركة أخرى في سنة ٩، ٥٠ م.

وتمكن البرتغاليون من الاستيلاء على غوا في الهند؛ ولكنهم فشلوا في الاستيلاء على عدن أمام مقاومة اليمنيين، وأرسل الغوري (سلطان مصر) حملة بحرية إلى اليمن لتقوية المراكز العربية فيها؛ ولكن هذه الحملة عملت على الاستيلاء على مدن اليمن نفسها! وبينما هي منهمكة في هذه العمليات، وصلت أنباء هزيمة الغوري وقتله واحتلال العثمانيين لسوريا ومصر.

انتهى نشاط مصر ومشاريعها في البحر الأحمر، وحلت محلها الدولة العثمانية التي استولت على الجزيرة العربية كلها.

وكان البرتغاليون قد سيطروا على موانئ البحر الأحمر الواقعة على الشاطئ الغربي وخليج عدن: سواكن، مصوع، زيلع، بربرة. وحوَّل ألفاريز - الذي ترأس البعثة التبشيرية البرتغالية إلى الحبشة - مسجد مصوع إلى كنيسة في عام ٢٠٥١م، ونزل الجيش البرتغالي الذي جاء لنجدة ملك الحبشة ضد فتوحات الإمام أحمد بن إبراهيم (أمير هرر) في ميناء زولا الإرتري، ومن ثم توغل إلى هضبة الحبشة حيث شارك في هزيمة الإمام.

ورأى العثمانيون في سيطرة البرتغاليين على المراكز الحساسة في طرق التجارة في البحر الأحمر والقريبة من الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز خطراً على مصالحهم.

وكان البرتغاليون يعملون من خلال تحالفهم مع الحبشة على تعزيز وجودهم العسكري والتجاري في حوض البحر الأحمر، وضمان استمرار تجارة أوربا مع الشرق عبر رأس الرجاء الصالح وإبعادها عن مصر والشام.

وأعد العثمانيون أسطولاً حربياً قاده سنان باشا، ونزل البرتغاليون أمام شواطئ مصوع في عام ٤٥٥ م، وهزم الأسطول البرتغالي الذي كان يقوده دون جوان دي كاسترو. ثم صفوا المواقع البرتغالية على طول امتداد البحر الأحمر وبنوا بها القلاع. وفي عام ٧٥٥ م احتل الأتراك العثمانيون ميناء مصوع، وتعاون أهل البلاد مع الأتراك ومع تجار كتلان المنافسين للبرتغاليين، والذين كانوا يبنون السفن التجارية في زيلع ببلاد الصومال وذلك من أجل طرد البرتغاليين الذين اتسم حكمهم بالوحشية والتعصب.

على أن سيطرة البرتغاليين والأمم الأوربية الأخرى على تجارة الشرق عبر رأس الصالح قد أفقد البحر الأحمر أهميته الاقتصادية كممر مائي دولي، ومن ثم تحولت السيطرة العثمانية إلى سيادة إسمية، وانحدرت حركة التجارة والعمران في شواطئ البحر الأحمر القاحلة إلى أدنى مستوى خلال القرون الثلاثة التالية، حتى انتعشت من جديد بفتح قناة السويس في عام ١٨٦٩م.

وجاءت الحملة الفرنسية إلى مصر في نهاية القرن الثامن عشر بقيادة نابليون بونابرت، وفكرت في وصل مياه البحرين عن طريق قناة مباشرة بينهما. وكانت فرنسا تسعى إلى ضرب إنجلترا في الهند والسيطرة بالتالي على تجارة الشرق الأقصى مع أوربا. عندئذ عملت بريطانيا على طرد فرنسا من مصر، وعلى توكيد سيطرتها على المحيط الهندي والبحر الأحمر عند عدن وبريم التي تُعتبر المفاتيح الجنوبية للبحر الأحمر. وظل هذا العامل عاملاً فعالاً في تسيير السياسة البريطانية على مدى قرن ونصف احتكاراً وتحكماً في طرق التجارة العالمية وفي من يعيشون على طول هذا الطريق إن لزم الأمر.

صراع الاستعمار في حوض البحر الأحمر بعـد فـتح قنـاة السـويس

كان حفر قناة السويس نقطة تحول هامة في تاريخ البحر الأحمر وتاريخ التجارة العالمية وتاريخ الاستعمار، وحاولت كل الدول الاستعمارية (فرنسا، إيطاليا، بريطانيا .. وغيرها) أن تحصل على محطات بحرية على طريق المواصلات الجديد بين الشرق والغرب، محطات تقوم بتخزين الفحم والمؤن

والتموين فيها لسد حاجة سفنها وتحولت هذه المحطات إلى قواعد هامة، وكانت هذه المحطات هي عصب الإيطالية وكانت هذه المحطات هي عدن الإنجليزية، أبوخ الفرنسية، عصب الإيطالية والتي كانت نواة الاستعمار الأوربي ومراكزه في البحر الأحمر

سيطرت إنجلترا على عدن في عام ١٨٣٩م بعد معركة غير متكافئة مع سكانها، ورأت فيها قلعة تسيطر على المحيط الهندي ونقطة ارتكاز في طريق الملاحة صوب البحر الأبيض المتوسط، علاوة على كونها مركزاً هاماً للتوسع في جنوب الجزيرة العربية وفي بلاد الصومال وفي شرق إفريقيا، خصوصاً وأن إنجلترا كان يمكنها من هذه القاعدة أن تتعامل مع رؤساء الحبشة وأن تتخذ من بلادهم المرتفعة مكاناً تشرف منه على وادي النيل إن تأزم الأمر. وهذا ما حدث عندما شنت حملتها المشهورة بقيادة لورد نابير الذي جعل من عدن موقع تموينه وزحف عبر ميناء زولا الإرتري إلى هضبة الحبشة وأفرج عن القنصل البريطاني المعتقل بعد أن قتل ملك الحبشة (تيودور) وهزم جيشه في العام الذي فتحت فيه قناة السويس ١٨٦٩م.

ومن عدن أرسلت إنجلترا مبعوثها إلى ملك (شوا) إحدى مقاطعات الحبشة، والذي عقد اتفاقية معه في عام ١٨٤١م، ونصت على عدم فرض أي رسوم تزيد على ٥٥ من قيمة البضائع الإنجليزية التي تدخل الحبشة. وتعهد فيها ملك شوا بإبقاء طرق التجارة مفتوحة، وتسهيل سفر الإنجليز في المنطقة.

وفي عام ١٨٨٢م تم لإنجلترا السيطرة على ميناء بربرة الصومالي الذي كانت به حامية مصرية وكان يخضع إسمياً للدولة العثمانية وذلك بعد أن أرسلت السلطات البريطانية في عدن الميجر هنتر مع خمسين جندياً كحرس شخصي، واعترضت تركيا على الاحتلال البريطاني، ورفض الباشا المصري إجلاء قواته من الحامية؛ ولكن إنجلترا رفضت المطالب التركية وأجلت الحامية المصرية من بربرة وزيلع، وعملت على تأسيس مستعمرة لها أطلق عليها إسم (الصومال البريطاني) في الجزء المقابل لعدن.

ولقد ثار شعب الصومال ضد المغتصب البريطاني بقيادة المجاهد الكبير السيد محمد عبد الله حسن، ووصل جهاده عشرين عاماً، أذاقه فيها مرارة الهزيمة أكثر من مرة؛ ولكن الإمبراطورية البريطانية بالتواطؤ مع الحبشة وإيطاليا تمكنت بعد الحرب العالمية الثانية من وضع قوات كبيرة في هذا الميدان، مما تسبب في إضعاف المقاومة الأهلية ثم القضاء على قواتها العسكرية.

وكما توسعت إنجلترا إقليمياً مستندة إلى عدن، توسعت فرنسا بدورها ابتداء من أبوخ بالساحل المقابل لعدن لتكون قاعدة عملياتها المقبلة في هذه المنطقة، فأرسلت إحدى السفن الحربية وأمرتها بالبقاء في هذا الميناء، وأنزلت في هذه المدينة بعض الجنود كحامية على الساحل، وكان قائدها يتمتع بسلطات المقيم السياسي - أي بنفس السلطات التي يتمتع بها الممثل البريطاني في عدن. ووقعت الحكومة الفرنسية على اتفاق مع إحدى الشركات لإقامة مخزن للفحم في أبوخ، وعملت من ناحية أخرى على إصدار أوامرها للسفن الفرنسية التي تمر في بوغاز باب المندب أن تتزود بالفحم من هذه القاعدة الجديدة.

وقد اعتمدت فرنسا في تلك المنطقة على (لاجارد) الذي اختارته لمنصب (قومندان) أبوخ وكان نشيطاً. ولقد لفت هذا الموظف نظر دولته إلى ضرورة الاستيلاء على ذلك الجزء من الساحل الذي يسمح لقيام مستعمرة فرنسية، وإلى ضرورة الاتصال بالداخل، ومحاولة الاستفادة من التجارة في بلاد (هرر وشوا). كان من الطبيعي أن يتجه نظره في أول الأمر عند تاجورة التي تبدأ معها طرق القوافل في الداخل، فبدأ بالاتصال بالرؤساء على طول الساحل؛ ولكنه اضطر إلى عدم الذهاب إلى تاجورة قبل أن يخرج المصرين منها، فأرسل إحدى السفن إلى (رأس علي) وهو الميناء الصيفي لتاجورة في يوم ٢٧ إبريل عدى السفن إلى (رأس علي) وهو الميناء العملية إبراهيم محمد وزير تاجورة الذي المحبه في هذه الرحلة والذي لم يكن يرغب في ترك الإنجليز يستولون على على المكان الذي يرفرف عليه العلم المصري، وأبلغوا شيخ الناحية أن ميناء (رأس علي) قد أصبح مُلكاً لهم، وأنهم سيعودون بعد أيام للاستيلاء عليه. وبطبيعة الحال أسرع الموظفون المصريون في هذه الناحية بالاتصال بحكومتهم وطلبوا المال إمدادات إليهم.

واستغل الفرنسيون المشايخ والرؤساء المحليين، فعقد (لاجارد) معاهدة مع السلطان أحمد (سلطان تاجورة) في ١٨٨٤/٩/١٨، وأعطت هذه المعاهدة لفرنسا الحماية على الأراضي الممتدة من (رأس علي) حتى (قبة الخراب)، وتعهد السلطان بعدم إبرام أي معاهدة أو اتفاقية مع دولة أجنبية بغير موافقة قائد أبوخ الفرنسي، وتقدّم فرنسا بالمقابل مائة ريال للسلطان شهرياً وثمانين ريالاً لوزيره.

وخشيت السلطات البريطانية في القاهرة من وقوع صدام مسلح مع الفرنسيين في تاجورة، وأشارت بانسحاب المصريين منها، وأبلغوا ذلك إلى محافظها على أنه أمر صادر من الحكومة الخديوية. ونجح الدناكل في إخراج الحامية الصغيرة من تاجورة إلى زيلع، وسيطر السلطان على المدينة، وجاء الفرنسيون وأعلنوا ضمها رسمياً وحيوها بالمدافع.

ولم تمانع إنجلترا في إدخال جيبوتي داخل منطقة النفوذ الفرنسي، إذ أنها كانت مهتمة للتجارة مع داخل القارة أكثر من أهميتها بالنسبة لتموين عدن. وشعرت إنجلترا بأن فرنسا تتحاج إليها مثل احتياجها هي إلى زيلع وبربرة. فتبادل السفير الفرنسي في لندن مع وزير الخارجية البريطانية في يومي ١٩٨ من فبراير سنة ١٨٨٨م خطابين بالاتفاق المبرم من الدولتين بخصوص مصالحهما في بلاد الصومال، ونجحت بذلك كل من فرنسا وإنجلترا في الاستناد إلى قواعدهما البحرية للتوسع الاستعماري على طريق الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر. وأعلنت جيبوتي عاصمة لما سمي ب الصومال الفرنسي. ولاتزال فرنسا تتمسك بهذه المستعمرة في الوقت الذي ولى فيه عهد الاستعمار عن العالم وذلك حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ورعاية للمصالح الإثيوبية وحيث ترتبط جيبوتي بأديس أبابا بخط سكة حديد مضى على إنشائه الوسبعين عاماً ويحمل نحو نصف حركة التجارة الإثيوبية على الرغم من مطالبة الصوماليين المشروعة بالاستقلال الوطني، مستغلة الخلافات القبلية بين قبائل عيسى وعفر، حتى إنها غيرت تسمية المنطقة إلى إقليم (عفر وعيسي).

الخديوية المصرية في إرتريا

عندما قامت الثورة الوهابية وتعرضت للضياع حقوق السيادة العثمانية على الحجاز، كلف الباب العالي واليه في مصر بإخماد هذه الثورة، وحين انتصر (إبراهيم بن محمد علي) على الوهابيين عينه السلطان محمود الثاني على باشوية جدة في يوليو ١٨٢٠م مكافأة له على خدماته وعلى ذلك فقد أصبح لمصر حينئذ في ساحل البحر الأحمر الغربي نوع من السيادة؛ ولكن هذه السيادة كانت غير مباشرة فضلاً عن أنها كانت سيادة إسمية

وعندما أكرهت حوادث الشام (الحروب السورية) وتدخُّل الدول الأوربية لتسوية المسالة المصرية العثمانية، باشوية مصر على إخلاء شبه جزيرة العرب واستقدام قواتها منها عام ١٨٤٠م، استعاد الباب العالي نفوذه المباشر

على الأقاليم المطلة على البحر الأحمر في شاطئيه الآسيوي والإفريقي، والتي كانت تحتلها القوات المصرية. وعلى ذلك فقد توطدت سلطة السلطان العثماني من جديد في إقليم الحجاز، واستعادت تركيا عن طريق الوالي العثماني في الحجاز سيادتها المباشرة على سواكن ومصوع على شاطئ البحر الأحمر الغربي.

ولكن سرعان ما عادت الحكومة الخديوية بمطالبتها بحقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي، وبعد مساعي طويلة لدى الباب العالي وافق الباب العالي في ١٨٦٥/٥١٨م على انتزاع ميناء مصوع من أشراف حكومة جدة ووضعه تحت حكم والي مصر مباشرة. وفي ١٥/٥/٥١٨م تنازل لمصر عن ميناء سواكن أيضاً. وفي ١١/٥/٥،١٨م أصدر الباب العالي فرماناً منح باشا مصر قائمقامتي مصوع وسواكن وملحقاتهما. وتوجه إسماعيل صادق باشا إلى مصوع لاستلامها وعين حسن رأفت بيك محافظاً لها. وفي ١٨٦٦/٤/٨م جرى استلام مصوع وسط احتفال قرئ فيه فرمان التنازل في حضور سلطات جرى استلام المدينة.

وفي مارس ١٨٦٦م ابتاعت الحكومة المصرية من شركة إخوان (باشتري) حقوق ملكية إقليم (عد) لقاء مبلغ ٥٨٣٤ جنيهاً حتى يكون لمصر مطلق التصرف تماماً على ساحل البحر الأحمر الغربي.

وكان الأسطول المصري في البحر الأحمر بقيادة جمالي بيك يتألف من ثماني سفن، وكان لهذا الأسطول محطات مهيأة لاستقباله وتزويده بحاجاته على طول الساحل الإفريقي حتى أقصى نقطة في شرقي خليج عدن.

نزول الطليان في عصب وتأسيس مستعمرة إرتريا

كان المصريون يسيطرون على ساحل البحر الأحمر الغربي عندما شرع الطليان يسلكون مسلك الإنجليز والفرنسيين، فابتاعوا عصب في أواخر عام ١٨٦٩م بواسطة المبشر الأب سابيتو من السلطان إبراهيم.

وأثار نشاط الطليان احتجاجات الحكومة المصرية ضدهم، وكانت الحكومة الإيطالية تأمل بعد افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية أن تؤسس محطة تجارية على ساحل خليج عصب، وتساعد على زيادة التجارة الإيطالية بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر وقناة السويس. وأبلغ شريف باشا وزير

الخارجية المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٨٧٠م دي مارتينو القنصل الإيطالي أن الخديوي في غاية الألم والدهشة من احتلال الطليان عصب! وأنه قد أمره بالاحتجاج على هذا التعدي الواضح على سلامة الأراضي المصرية.

بجانب الرغبة الأكيدة من جانب أصحاب رؤوس الأموال الطليان في البحث عن مناطق جديدة لاستثمار أموالهم، فإن أسباباً أمنية كانت تدفع بالحكومة الإيطالية البحث عن مستعمرات فيما وراء البحار، فقد كانت الأقاليم الجنوبية من إيطاليا وبسبب حكم الكهنة السيئ وعصف أصحاب الأراضي الإقطاعيين مرتعاً لجمعيات قطاع الطرق والمجرمين، مما حفز ساسة إيطاليا في الستينات من القرن التاسع عشر إلى محاولة البحث عن مستعمرات فيما وراء البحار حتى يتخذوها منفى لهؤلاء المجرمين. وتفاوضت إيطاليا مع البرتغال، ثم مع الدنمارك والبلجيك وغيرها لابتياع بعض الجزر في المحيط الأطلسي والهندي وغيرها؛ ولكن لم تحرز نجاحاً يُذكر، كما فشلت في الحصول على مستعمرات في شمال إفريقيا.

وعلى ذلك شرع السنيور مانشيني وزير الخارجية الإيطالية في توجيه اهتمامه إلى الساحل الغربي للبحر الأحمر، وقال حينئذ كلمته المشهورة: [مفاتيح البحر الأبيض توجد في البحر الأحمر].

وقد شجع الأب (جيزبي سابيتو) السنيور (رافايلي روباتينو) مدير شركة (روباتينو) للملاحة - وهي من أكبر شركات الملاحة في إيطاليا حينئذ - على إنشاء نقاط ملاحة بين البندقية وموانئ الهند والصين عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر، وأن تنشئ في البحر الأحمر محطة تزويد الوقود. ووافقت الحكومة الإيطالية على تكليف الأب سابيتو بهذه المهمة، وأرسلت معه الأميرال البحري (أكتون) لمرافقته في إنجاز المهمة المكلف بها.

وفي ١٥ نوفمبر ١٨٦٩م عقد المبشر سابيتو مع شيخي قبيلة (أدا علي) السلطان حسن بن أحمد والسلطان إبراهيم بن أحمد اتفاقاً اشترى بمقتضاه هذا المبشر الإيطالي منطقة على ساحل البحر الأحمر الغربي بين جبل جانجا ورأس لوما وذلك بمبلغ ٢٥٠٠٠ ريال (ماري تريزا) وذلك لاستخدامها كمكان تحتمي فيه سفن شركة روباتينو وتتزود بالفحم في رحلتها إلى الهند حسب نص الاتفاقية.

وأبرم في مارس ١٨٧٠م اتفاقاً آخر مع السلطان عبد الله شحيم - وكيل سلطان رحيتا في عصب - والشيخ برهان محمد، والسلطان حسن بن أحمد، والسلطان إبراهيم بن أحمد، حصل بموجبه على جانجا وفي اليوم الثالث لتوقيع هذا الاتفاق (أي في ١٣ مارس ١٨٧٠م) رفع سابيتو الراية الإيطالية على هذه المنطقة من ساحل خليج عصب وبذلك رفرف العلم الإيطالي لأول مرة على شاطئ البحر الأحمر الغربي، وانتهز سابيتو فرصة وجوده في عصب، فشيد في هذه القرية داراً بسيطة من الخشب لاستخدامها بمثابة مكتب لشركة روباتينو.

وعندما علم السلطان أبوبكر إبراهيم - حاكم زيلع - بأمر هاتين الاتفاقيتين اللتين عقدهما الإيطاليون (النصارى) مع سلاطين عصب، احتج على ذلك وقال : [إن هذه المنطقة تابعة للدولة الإسلامية العثمانية]، وكان مفهوم السكان بالنسبة لتركيا بأنها دولة تمثل كل المسلمين، ولم يشعروا إزاء احتلالها بالعداء.

وترتب على ازدياد وتغلغل النفوذ الأوربي في شوؤن الإدارة المصرية الداخلية نشوء نوع من (الوصاية الدولية على مصر)، ووسط الاحتجاجات المصرية استمرت إيطاليا في الاستيلاء على الحاميات المصرية في بيلول وبرعسولي وعدن حتى توجته باحتلال مصوع في ه فبراير ١٨٨٥م وذلك بتشجيع من بريطانيا التي كانت تخشى بدرجة عظيمة وقوع موانئ هذا الساحل في قبضة المهديين، كانت ترى في توسيع إيطاليا رقعة أملاكها على حساب الأراضي المصرية بساحل البحر الأحمر عاملاً مساعداً لبريطانيا في محاولة القضاء على ثورة المهديين من ناحية وكبح جماح الفرنسيين الذين كانوا يريدون بسط نفوذهم في شرق إفريقيا من ناحية أخرى. وجرى الاتصال بين الدولتين عن طريق قنصليهما في القاهرة: السنيور دي مارتينو، واللورد كرومر.

واستغرقت عملية نزول القوات الإيطالية في مصوع نحو أربع ساعات (من الثالثة بعد الظهر إلى السابعة مساء). وقامت القوات الإيطالية على الفور باحتلال المراكز الإستراتيجية بالجزيرة، ورفع العلم الإيطالي. وصح عزم الجنرال جيني على التخلص من حامية مصوع المصرية وقائدها عزت بيك بغية احتلال إيطاليا العسكري لهذه المنطقة، فأرغم فعلاً في ديسمبر ١٨٨٥م بقايا الحامية المصرية على مغادرة مصوع إلى مصر.

في ١٠ إبريل ١٨٥٥م وصلت الباخرة (اسبلو راتوري) إلى أرافلي حيث نزل الجنود الإيطاليون على الفور إلى الميناء ورفعوا الراية الإيطالية في قلعة أرافلي بالرغم من احتجاج الضابط المصري بخيت عثمان قائد الحامية الذي طرد مع حاشيته في اليوم التالي. وزحفت القوات البرية نحو الجنوب من مصوع، فاحتلت بالإضافة إلى أرافلي: حرقيقو، زولا، معدو، عد، وجور هواكل.

وفي يوم ٢ يونيو ١٨٨٩م احتلت القوات الإيطالية بقيادة الميجور دي مايو مدينة كرن ورفعت عليها العلم الإيطالي، وفي ٣ أغسطس ١٨٨٩م أيضاً تمكن الميجور دي مايو من احتلال أسمرة واستولى على قرع في ١٧ أغسطس ١٨٨٩م، كما احتل أيضاً مساحة كبيرة من إقليم سراي وأكلي قوزاي.

وفي أول يناير ١٨٩٠م أصدر الملك همبرت الأول ملك إيطاليا مرسوماً ملكياً بتأسيس مستعمرة إرتريا بعد توحيد الأقاليم المختلفة على البحر الأحمر والمرتفعات التي احتلها الجيش الإيطالي، وقد عينت الحكومة الإيطالية الجنرال (أوريرو) أول حاكم عام على إرتريا.

وقمعت مقاومة الشعب المتفرقة والتي استمرت لنحو ١٥ عاماً بمنتهى القسوة تحت قانون عُرفي اشتهر بإسم قانون (التهدئة والأمن)، وملأت إيطاليا سجون جزيرة نخرة بالمعتقلين من زعماء الحركة الوطنية الذين مات معظمهم بأمراض الملاريا وسوء التغذية!

أما الموانئ السودانية (سواكن وبورسودان) فقد وقعت تحت الاحتلال البريطاني بهزيمة المهديين.

وفشلت المحاولات التي بذلها الإمبراطور الإثيوبي المتعصب (يوحنا الرابع) للاستيلاء على مصوع وكرن بعد أن تخلت بريطانيا عن وعدها له بهذه المناطق نظير اشتراكه في حربها الاستعمارية ضد المهدية في السودان. وقتل يوحنا بأيدي المهديين في معركة (متمة) على الحدود السودانية في عام ١٨٨٩م.

الوضع فـي حـوض البحـر الأحمـر بعـد الحـرب العالميـة الثانية

إثر بروز دور الحركات الوطنية في النصف الأول من القرن العشرين والمناهضة للاستعمار، والتأثيرات التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية على موازين القوى الدولية، حدثت تطورات هامة في الأقطار المستعمرة الواقعة في حوض البحر الأحمر، كما هو الحال بالنسبة لشعوب قارتى آسيا وإفريقيا.

فتمكنت مصر من استعادة سيادتها الوطنية ومن فرض هيمنتها على قناة السويس بعد ثورة ٣٢ يوليو عام ١٩٥٢م، ومكنت السودان من التخلص من الاستعمار البريطاني ونيل استقلاله الوطني الكامل. وتخلص الصومال من الاستعمار البريطاني والإيطالي، ونشأت جمهوريتين مستقلتين: جمهورية الصومال الديمقراطية، وجهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وتزينت شواطئ البحر الأحمر الشرقية والغربية بعدد من رايات الاستقلال.

ومع ذلك فإن ثلاثة أقطار صغيرة تحتل أجزاء هامة من البحر الأحمر وخلجانه قد لاقت مصيراً مؤلماً نتيجة للمخططات الإمبريالية العدوانية، ففي خليج العقبة وقعت فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني وفق أكبر مؤامرة عرفها التاريخ دبرتها بريطانيا وأمريكا وغيرهما من دول المعسكر الاستعماري، وحيث طرد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه ليحل محله شعب آخر نزح من مختلف أنحاء العالم بدعوى إيجاد وطن قومي لليهود، ومن ثم كانت إطلالة الكيان الصهيوني المعروف به إسرائيل على خليج العقبة عبر ميناء إيلات منسجماً مع المطامع الإمبريالية الهادفة إلى التسلط على حوض البحر الأحمر ومقدرات العالم العربي.

وفي نفس الوقت أوجد الاستعمار الغربي لهذا الكيان الصهيوني الجديد منفذاً له إلى إفريقيا عبر إرتريا، فلم يكن المصير المؤلم الذي آلت إليه إرتريا رغم جهاد شعبها البطولي من أجل الاستقلال الوطني في الأيام التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية إلا نتيجة مؤامرة استعمارية دبرتها بريطانيا التي كانت تدير إرتريا (١٩٤١- ٢٥٩١م) بالنيابة عن دول الحلفاء بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت الاتحاد الفيدرالي بين إرتريا وإثيوبيا عن طريق الأمم المتحدة لصالح الأخيرة. وكان هدف أمريكا من ذلك تأمين مصالحها الإستراتيجية في حوض البحر الأحمر عبر إثيوبيا الموالية للغرب بصفة تقليدية

وبحكم نظام حكمها الرجعي القائم على تحالف العائلة المالكة والإقطاع والكنيسة.

وهكذا فإن إرتريا وبعد أن ذاقت مرارة الاستعمار الإيطالي والبريطاني لمدة ولا عاماً وضعت تحت سيطرة استعمار أشد وطأة! هو الاستعمار الإثيوبي المتخلف الذي تدعمه أميركا وإسرائيل سياسياً وعسكرياً، حيث تم ذلك وفق إستراتيجية غربية استهدفت التحكم في البحر الأحمر. وقد قال تريفاسكيس السكرتير السياسي للإدارة البريطانية في إرتريا حينئذ في كتابه {إرتريا: مستعمرة في مرحلة الانتقال}: [إن الإثيوبيين لجأوا إلى العنف ضد دعاة الاستقلال في إرتريا بعد أن أدركوا أن العنف في فلسطين حقق لليهود ما كان يستحيل تحقيقه بالطرق السلمية].

والحقيقة أن هذا العنف المخطط كان يتم بتأييد ومباركة وحماية بريطانيا التي كانت تساعد العصابات الإثيوبية المجرمة عبر الحدود بشتى الوسائل في الأعوام (١٩٤٨-١٩٤٩ ١-١٩٥١م) في أعمالها التخريبية والتي بلغت ذروتها باغتيال الشهيد عبد القادر محمد صالح كبيري زعيم حزب الرابطة الإسلامية الإرترية. وحز رؤوس العشرات من أنصار حزب الاستقلال أمام مرأى من ذويهم لبث الرعب في نفوس السكان تماماً كما كانت تفعل العصابات اليهودية في نفس الفترة في فلسطين!

مخططات صهيونية إمبريالية متكاملة استهدفت السيطرة على البحر الأحمر عبر فلسطين وخليج العقبة وإرتريا.

أما القطر الثالث فهو القطر المعروف بالصومال الفرنسي وعاصمته جيبوتي، ولايزال يخضع للاستعمار الفرنسي المتواطئ مع الاستعمار الإثيوبي رغم كفاح أبنائه البطولي من أجل حق تقرير المصير ونيل الاستقلال الوطني وذلك بالنظر إلى موقعه الجغرافي الإستراتيجي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

إذاً ورغم ارتفاع أعلام الاستقلال في عدد من الدول في حوض البحر الأحمر؛ الا أن هذا البحر لايزال يخضع للمخططات الإمبريالية المعادية لأماني شعوب تلك المنطقة.

الإستراتيجية الأمريكية في إرتريا والبحر الأحمر

منذ إعلان الاتحاد الفيدرالي رسمياً (٢٥٩١م) أعطت إثيوبيا الثمن فوراً لأمريكا نظراً لموقفها إلى جانبها في التآمر ضد الشخصية الإرترية في صورة قواعد وتسهيلات عسكرية في كل الأراضي والجزر الإرترية، كما أعطت نفس التسهيلات والقواعد للعدو الصهيوني الذي يسيطر اليوم من خلال شركاته ومؤسساته على معظم الاقتصاد الإرتري.

ونحن لا نستطيع أن نلم تماماً بحقيقة الموقف الأمريكي في إرتريا بعيداً عن المصالح النفطية والإستراتيجية، خاصة بعد أن أصبح بترول الشرق الأوسط مصدر الطاقة الأساسي في العالم.

فبعد خروج أمريكا من عزلتها وانغماسها في أتون الحرب العالمية الثانية، كانت احتكاراتها النفطية قد بدأت تمسح المنطقة في شرق السويس، وتخوض حرباً سرية ضد الاحتكارات والوجود البريطاني المسيطر، واستطاعت أمريكا أن تنفرد بنفط السعودية كمقدمة لزحفها الشامل في كل جزيرة العرب؛ ولكنها لم تكن لتستطيع منافسة الوجود البريطاني العسكري بشرق السويس، سوى أنها - بإحساسها الاستعماري الجديد - أدركت أن تحركها غرب السويس في ليبيا حيث حصلت على قاعدة (هويلس) وتحركها جنوب السويس حيث حصلت على قاعدة (راديو مارينا) التي أصبحت تُعرف فيما بعد بقاعدة (كانيو ستيشن) بإرتريا، أدركت أمريكا أن تمركزها غرب وجنوب السويس يوفر لها منطلقاً إستراتيجياً فيما بعد شرقي السويس.

ولمًا كانت إرتريا بموقعها جنوب السويس وبمواجهتها الساحلية الطويلة بمنطقة شرق السويس (جزيرة العرب) تمثل عصب الانطلاق شرق السويس، فقد استماتت أمريكا بتواجدها هناك، من ثم كان عليها لاستدامة وجودها في إرتريا أن تضمن ضمها إلى إثيوبيا أياً كان الثمن، وكانت أمريكا في تقديرها ذلك تنطلق من واقع مادي ملموس :-

١- الضعف الذي أصاب الوجود البريطاني جنوب السويس، حيث احتدمت الحركات الوطنية في (السودان، كينيا، تنجانيقا).

٢- إدراك بريطانيا أن تواجدها جنوب السويس وعلى الساحل الشرقي لإفريقيا
يعني تورطها في مزيد من الصراعات ضد الحركات الوطنية التي بدأت تفور
بها المنطقة العربية شمال وغرب السويس بعد قيام ثورة في ٣٢ يوليو

١٩٥٢م في مصر، واحتمال انتقال نفس الأمر إلى شرق السويس حيث أهم المصالح البريطانية النفطية بجزيرة العرب.

نتيجة لكل ذلك بدأت بريطانيا تصفي وجودها بجنوب السويس، فانسحبت من قاعدة السويس قاعدة ماكينون رود بكينيا، وكانت قبل ذلك قد انسحبت من قاعدة السويس ذاتها، ثم من قاعدتها العتيدة في عدن في الجنوب اليمني بعد صراع مسلح قاده الشعب هناك وأدى إلى الاعتراف بقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقيادة الجبهة القومية. ولم يعد لها وجود عسكري يُذكر.

وانطلاقاً من إستراتيجية التكامل الاستعماري الإستراتيجي لتفادي حدوث فراغ، تقدمت أمريكا وهي القوة الاستعمارية العملاقة الجديدة ولتزحف على معاقل بريطانيا جنوب السويس، بعد أن بدأ العملاق النامي الصيني يزحف حثيثاً تجاه الشرق الإفريقي.

وكان تقدير أمريكا أن وجودها جنوب السويس في إرتريا براً وبحراً وجواً ووجودها شمال السويس في البحر الأبيض من خلال أسطولها السادس ووجودها غرب السويس في هويلس قبل طرد الوجود الأجنبي من الجمهورية العربية الليبية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر يعني سيطرتها على منابع النفط التي تتواجد في السعودية والخليج العربي وإيران، ولهذا وسعت أمريكا وجودها العسكري في إرتريا، فلم يعد قاصراً على قاعدة كانيو، بل أصبح لها أربع قواعد أخرى متعددة أهمها: ميناء مصوع، حيث أنشأت أمريكا قاعدة بحرية وجوية فيه، تُعتبر المرفأ الأخير لرحلة الأسطول السابع في جنوب شرق آسيا، وطبقاً لبعض المعلومات فإن بعض قطع الأسطول السابع تقوم كل شهر بمظاهرة استعراض عضلات في البحر الأحمر، كما اشتركت حاملات طائرات الأسطول في مناورة بحرية أمام ساحل طيعو الإرتري مع قطع الأسطول الحربي الإسرائيلي في مارس ١٩٧١م.

وتدعيماً لهذا الوجود الأمريكي غير الشرعي الذي تزايد بعد تصفية قاعدة هويلس، تقوم أمريكا بتخصيص ٥٠% من مجموع مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للقارة الإفريقية ككل لإثيوبيا لأنها ترى في دعم هذا النظام وإمداده بكل وسائل القمع لحركت التحرر الوطنية: ضرورة إستراتيجية.

ومع تزايد أزمة الطاقة التي تعاني منها أمريكا خاصة، بدأت أمريكا تعيد حساباتها، فهي الآن تملك موطئ قدم شرقي السويس في قاعدة (الجفير) البحرية في البحرين وفي غيرها من إمارات الخليج العربي، كما أنها بالتنسيق بين إسرائيل وإيران تقوم بتنفيذ إستراتيجية الحزام المانع حول جزيرة العرب ككل لفصلها تماماً عن الوطن العربي، وهو الأمر الذي يعني حدوث تكامل إستراتيجي بين الوجود الأمريكي جنوب شرقي وشمال السويس في مواجهة الوجود السوفيتي المتزايد في البحر الأبيض والمحيط الهندي خاصة.

الإستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر وإرتريا

الشيء الجدير بالملاحظة أن العلاقة الصهيونية كعلاقة عضوية تتضح بأجلى ما يكون في جنوب السويس استكمالاً لنفس الدور الذي تلعبه إسرائيل لأمريكا شمال السويس، ذلك أنه لم يعد خافياً أن الأسطول السادس الأمريكي يتمتع بتسهيلات في قاعدة أشدود الصهيونية على البحر الأبيض لدرجة يمكن معها اعتبار أشدود قاعدة أمريكية.

ففي جنوب السويس وانطلاقاً من عقدة الممرات المائية في البحر الأحمر كانت إسرائيل تدرك منذ اغتصابها لمنطقة (أم الرشراش) وإنشائها عليها ميناء (إيلات)، وإن شرم الشيخ ولو أمكن السيطرة عليه يعني أن البحرية الصهيونية معرضة لاختناق في أقصى جنوب البحر الأحمر عند باب المندب حيث لا تستطيع القبضة الصهيونية أن تكون فاعلة أو مؤثرة.

ونستطيع أن نلحظ ذلك الحس الإستراتيجي العدواني لدى كبار قادة إسرائيل وخاصة موشي ديان الذي أعلن سنة ٢٥١٦م أن أمن إثيوبيا وسلامتها هو ضمان لإسرائيل، وأن هذا لن يتحقق إلا بخضوع إرتريا خضوعاً مباشراً وتاماً لإثيوبيا، وأن هذا ما كما قال هو السبب وراء تأييد إسرائيل القوي للمصالح الإثيوبية في إرتريا.

وبعد أسابيع قليلة من قيام الاتحاد الفيدرالي بين إرتريا وإثيوبيا حصلت إسرائيل على امتيازات واسعة في المنطقة منها: إقامة شركات تجارية وزراعية مثل (إنكودي) للحوم، و(سيا) للزراعة، و(أميران) للتجارة بجانب السيطرة الكاملة على أجهزة المخابرات الإثيوبية، وتدريب فرق الكوماندوس لمحاربة ثوار إرتريا، وإقامة قواعد عسكرية في الجزر الإرترية وبخاصة جزر دهلك.

إن إسرائيل تستهدف من وجودها في البحر الأحمر شمالاً وجنوباً:١- فرض الوجود البحري الصهيوني في البحر الأحمر، ولهذه الغاية أوجدت طرادات حراسة تسير بسرعة ٥٠ ميلاً، وتواكب البواخر التجارية حتى المحيط الهندي، كما أمنت محطات تزويد بالوقود في جزر حالب وفاطمة وميناء عصب وجزر دهلك وبعض الجزر المغتصبة من اليمن مثل ذكور وحانش.

٢- خلق عمق إستراتيجي لها يشتت الجهد العربي العسكري على طول البحر الأحمر كله. ويقول (ديفيد هولدن) في الصنداي تايمز بتاريخ ديسمبر ١٩٧٠م : [إن السبب الحقيقى وراء التعاون الإثيوبي الإسرائيلي هو: المصلحة المشتركة، ويدَّعي الإسرائيليون أنهم مثل إثيوبيا محاطون بالعداء العربي. وهناك أيضاً البحر الأحمر الممر الحيوى للمحيط الهندى، وهكذا أصبحت إثيوبيا منذ العقد الماضى أحد أهم الأهداف بالنسبة لإسرائيل على هذا الممر ... وبصورة تدريجية واختيارية وبطريقة واعية، وبمعرفة ومباركة الإمبراطور تمكن الإسرائيليون من خلق مواقع نفوذ قوية في إثيوبيا أنهم يسيطرون على مرافق السير والعمليات في مصوع، كذلك في إدارة بنك الدم، ويقدمون الخبرة في حقل البناء والطرق والصيد والصيدلة، وعاونوا السلطات المحلية في أبحاثها الجيولوجية في طول البلاد وعرضها، كما أن لهم خبراء في القوات المسلحة الإثيوبية، ويسيطرون سيطرة تامة على قوى الأمن الداخلي في البلاد. ويعمل بعض الضباط الإسرائيليين مع قوى الأمن الإثيوبية التى تقاتل رجال جبهة التحرير الإرترية، وهناك أيضاً توافق في التكتيك بين الإثيوبيين والإسرائيليين من جهة مساندة حركة تحرير أخرى على الجهة الأخرى من الخط (جنوب السودان) .. كل هذه الأشياء والعناصر أصبحت تلقى بثقلها في المنطقة خاصة بعد حرب الأيام الستة وانسحاب بريطانيا من عدن].

٣- كسر طريق الحصار السياسي العربي الذي يملك سواحل البحر الأحمر والانفتاح على دول إفريقيا وآسيا.

٤- تأمين ملاحة ناقلات النفط بين إيران وإيلات لضمان استمرار خط أنابيب (إيلات - أشدود) وإنعاش كل موانئ ونقاط استقبال وتكرير النفط وإعادة تصديره.

٥- حماية التجارة الصهيونية الخارجية مع دول جنوب وشرق إفريقيا وآسيا.

وتدعيماً لهذه الإستراتيجية التوسعية العدوانية أنتجت الترسانة العسكرية الصهيونية السلاح الذي يستطيع أن يلبي هذه الاحتياجات الإستراتيجية، ولعل أهم هذه الأسلحة: زوارق الصواريخ المعدلة والمزودة بالصواريخ الأكثر فنية، والهدف من كل ذلك هو أن تقوم إسرائيل بجانب إستراتيجيتها العدوانية بدورها في إستراتيجية الحزام المانع من حول جزيرة العرب غرباً حيث البحر الأحمر كجزء من المخطط الإستراتيجي الأمريكي لضمان استمرار تدفق نفط جزيرة العرب وللحيلولة دون حدوث ثورات وطنية بها تحد من استمرار وجود الاحتكارات والمصالح الأمريكية.

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات نستطيع أن نفسر موقف العدو الصهيوني إلى جانب الحكم الإثيوبي العميل من الثورة الإرترية، وإذا أدركنا ذلك نستطيع أن نخطو خطوة أخرى وهي أن العدو الصهيوني نجح بفضل علاقته العضوية بأمريكا في زج الثورة الإرترية في أتون الصراع العالمي ليضمن استمرار دعم أمريكا له وللحكم الإثيوبي بحكم وحدة الهدف.

الثورة الإرترية وإستراتيجيتها

في أقصى جنوب البحر الأحمر وعلى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية تقع إرتريا بموقعها الإستراتيجي المتحكم، ويحدها السودان شمالاً والصومال جنوباً.

ويُعتقد أن سكان إرتريا الأوائل كانوا من النيليين الذين هجروا موطنهم في جنوب وشرق السودان ليستقروا في منطقة القاش وسيتيت والمناطق المنخفضة، ثم غزت قبائل رعوية حامية المنطقة من صحراء السودان وحكموا أو طردوا مجموعات النيليين، ووصلوا إلى حدود إثيوبيا الشمالية.

بعدهم عَبر السبئيون البحر الأحمر من هضبة اليمن، وأعقبتهم هجرات متتالية من جنوب الجزيرة العربية وخاصة الحميريين، وكان السبئيون والحميريون - بالمقارنة مع من سبقهم - أهل حضر على دراية بأساليب الزراعة وشؤون التجارة والإدارة، ونقلوا حضارة جديدة إلى المنطقة بتكوينهم أسس ثقافة سامية في منطقة الهضاب، وصارت لغتهم هي أصل اللغة التجرينية، وكانت أكسوم حاضرة مملكتهم، امتد نفوذ ملوكها المسيحيين إلى مناطق بعيدة.

وامتزجت كل هذه الهجرات وانصهرت لتكون المجتمع الإرتري ذو البصمات الإغريقية والرومانية والمصرية والعربية وحتى الفارسية؛ ولكن يبرز تأثير الهجرات السبئية والحميرية اليمنية بروزاً يطغى على كل العناصر حيث إن معظم القبائل الإرترية تنحدر من تلك الأصول ومن أصول البجة الحاميين.

وفي العصور الوسطى كانت معظم الأراضي الإرترية تحت حكم رجال قبائلها، وقد تكونت بها ممالك صغيرة مستقلة عن بعضها، كان بعضها يتعامل تجارياً مع سلاطين مصر آنذاك، ورغم خضوع مناطق كثيرة في إرتريا لنفوذ خارجي إما تركي أو سوداني أو مصري أو إثيوبي، فإن السلطات الفعلية ظلت في أيدي رؤساء محليين كانوا يحملون لقب (النائب) في منطقة (مصوع)، ولقب (رأس) في منطقة الهضاب الوسطى والجنوبية، ولقب (كنتيباي) في الهضبة الشمالية، ولقب (دقلل) في السهول الغربية، ولقب (سلطان) في دنكاليا.

وإثر انتهاء الاحتلال الإيطالي في عام ١٩٤١م بهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، حاول الشعب الإرتري الحصول على استقلاله وناضل في سبيل ذلك بكل إمكانياته؛ ولكن المخططات الأمريكية نجحت في حمل الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار يحقق لإثيوبيا مطامعها في البحر الأحمر، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الفيدرالي رقم (٩٩٠/أ/٥) في ٢/٢١/١٥٩م بارتباط إرتريا في اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا في سياق المناقشات التي دارت حول مصير المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقيا وهي: إرتريا وليبيا والصومال.

إلا أن القرار برغم كل ذلك نص في مادته الأولى على أن: (إرتريا وحدة ذاتية مستقلة ذات سيادة في الأمور الداخلية متحدة فيدرالياً مع إثيوبيا وفق صلاحيات محددة لكل من الحكومتين).

كما أكدت الأمم المتحدة أن الاتحاد الفيدرالي بين إرتريا وإثيوبيا منطلق من مبدأين:

١- استقلال إرتريا كوحدة إقليمية وسياسية قائمة بذاتها لها دستور ديمقراطي وحكومة إرترية.

٧- إرتباطها فيدرالياً مع إقليم إثيوبيا في الشؤون الخارجية والدفاع.

وتأكيداً لذلك اعتبرت الأمم المتحدة هذين المبدأين غير قابلين للنقض، وبرغم كل الشبهات التي أحاطت بإعلان الاتحاد الفيدرالي، فقد احترم الإرتريون كل قوانينه وصولاً إلى تحقيق صيغة تعاون مع إثيوبيا تحفظ للشعب الإرتري كافة حقوقه؛ ولكن كل هذه المحاولات الإرترية الجادة لم تقابل من الجانب الإثيوبي المدعوم بالإمبريالية الأمريكية إلا بالتآمر! فمنذ قيام الاتحاد رسمياً في سنة المدعوم بالإمبريالية الأمريكية إلا بالتآمر! من جانب الحكومة الإثيوبية، مارس الحكم الإثيوبي سياسة عدوانية تجاه إرتريا.

ففي أعقاب انسحاب القوات البريطانية من إرتريا، دخلت القوات الإثيوبية ارتريا واحتلت المعسكرات التي أخلاها البريطانيون، ولم تكتف إثيوبيا بذلك؛ بل أعلنت أن تواجد قواته على الأراضي الإرترية هو تأكيد مادي ملموس لسيطرتها التاريخية على إرتريا! وكان هذا هو أول طعنة لقرار الأمم المتحدة بإنشاء الاتحاد الفيدرالي، وقد أعقبت هذه الطعنة طعنات أخرى، ذلك أنه لم يكن ممكناً أن يقوم هيلي سلاسي بتنفيذ كل بنود قانون الاتحاد الفيدرالي، فالحكم الأوتوقراطي الإثيوبي لم يكن يقبل بقيام مؤسسات دستورية اتحادية تحد من سلطته غير المحدودة سواء على أرض إثيوبيا أو إرتريا؛ بل كان قراره أو طعنته الثانية هي رفض كل المؤسسات الاتحادية الدستورية واعتبار حكومته الإقطاعية الحكومة الاتحادية، وإرساله ممثلاً عنه إلى أسمرة عاصمة إرتريا، ليشرف على كل الأوضاع فيها باعتباره ممثلاً للسلطتين: التنفيذية والتشريعية.

انطلاقاً من هذه الصلاحيات خرق ممثل هيلي سلاسي القوانين والحرمات وجمَّد سلطة الحكومة الإرترية، كما قام بفرض سياسة ضرائبية على كل المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية، وهو الأمر الذي اضطر معظمها إلى تصفية أعمالها وإحداث ضائقة اقتصادية وبطالة واسعة بين الأيدي العاملة.

ولمًا كان ذلك يعني بروز تيار وطني مناهض، عمد ممثل هيلي سلاسي إلى كبت كل الحريات الديمقراطية الدستورية، فألغى الأحزاب فيما عدا الحزب الوحيد لإثيوبيا، كما تدخًل في الانتخابات البرلمانية لحشد المجلس بالقوى الرجعية والطائفية التي تقبل بتنفيذ آراء حكومة إثيوبيا.

وعلى طريق تقليص سيادة الحكومة الإرترية وجعلها مجرد جهاز خاضع للحكومة الإثيوبية، قام ممثل هيلي سلاسي بإصدار قرارات تم بمقتضاها

الحصول على كل موارد إرتريا المالية كالجمارك والمطارات والمناجم والمواصلات بمختلف أنواعها، والموانئ وصيد الأسماك .. إلخ، في مقابل تخصيص مبلغ مقطوع من المال سنوياً لحكومة إرتريا.

وعندما تصدت العناصر الوطنية لهذه الخطة لإدراكها خطورتها المستقبلية، قامت السلطات الإثيوبية بحملات اعتقال واسعة شملت النساء والرجال على حد سواء، كما اضطر الآلاف وخاصة من العمال إلى الفرار واللجوء إلى الدول العربية المجاورة، وعبروا البحر الأحمر، أو حتى داخل إثيوبيا لتفادي الأزمة الاقتصادية الخانقة أو الاعتقال تحت أي حجة تدفع بها السلطات الإثيوبية.

وقد حرصت الحكومة الإثيوبية على استمرار الهجرة العمالية الإرترية لأن ذلك يعني فقدان العمل السياسي أو المعادي لها أكبر وأهم قواعده، كما يعني كذلك تدفق النقد الأجنبي على الخزينة الإثيوبية في صورة الإعانات التي سيرسل بها العمال الإرتريون إلى ذويهم في الداخل.

ولم تكتف السلطات الإثيوبية بذلك؛ بل أمعنت في محو كل مقومات الشخصية الإرترية، فشرعت سياسة تعليمية موجهة هدفها للقضاء على اللغتين الرسميتين في إرتريا وهما: العربية والتجرينية، وفرضت اللغة الأمهرية لغة رسمية، مما دفع بالقاعدة الطلابية الواعية إلى اللجوء هي الأخرى إلى الدول العربية المجاورة لمواصلة تعليمها باللغة العربية، أو إلى أوربا ومختلف أنحاء العالم.

وانطلاقاً من نفس المخطط ألغت إثيوبيا العلم الوطني الإرتري سنة ١٩٥٨م باعتباره آخر رمز من رموز السيادة والشخصية الوطنية في إرتريا.

وأعقبت ذلك بالتوسع في سياسة التمييز والتقسيم بين عناصر الشعب الإرتري مستغلة خاصة عامل الدين، كما حرصت إثيوبيا على خلق كوادر إدارية عميلة مرتبطة بها وبنظامها الرجعي المتحالف مع الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية.

وفي ضوء كل هذه الأوضاع والمصالح الاحتكارية الإمبريالية بدأت جماهير الشعب الإرتري من مسلمين ومسيحيين تفور بالثورة، وتعددت مظاهرات الطلبة كتعبير عما يجيش بصدور الجماهير كلها .. وفي البداية حاول الإرتريون

استخدام أسلوب العمل السياسي التقليدي من حيث تنظيم المظاهرات ورفع المذكرات وبرقيات الاحتجاج إلى هيلي سلاسي والأمم المتحدة؛ ولكن وأمام الضغط والإرهاب اللذين تزايدا بصورة كبيرة لدرجة خُيِل للمراقبين معها أن الحكم الرجعي الإثيوبي يقوم بسياسة مشابهة لسياسة العدو الصهيوني في الأراضى المحتلة لتفريغها من أهلها بالهجرة الإجبارية.

أمام هذا الإرهاب المتزايد وبرغم سوء الأوضاع في أرض الظهير السوداني، فضلاً عن سوء الأوضاع في إثيوبيا نفسها بعد فشل الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال منقستو نواي سنة ١٩٦٠م للإطاحة بحكم هيلي سلاسي، فقد استطاع الشعب الإرتري بفضل طلائعه الثورية أن ينشئ تنظيماً يُعبِّر عن آماله أسماه (جبهة التحرير الإرترية)، ومع بداية سبتمبر سنة ١٦٩١م قام المناضل حامد إدريس عواتي مع بعض تشكيلات الجبهة العسكرية التي أمكن إعدادها بسلاح بسيط يعلن للعالم بدء الثورة الإرترية المسلحة ضد العدو الإثيوبي وحلفائه. وأهم بند في دستور جبهة التحرير الإرترية أوضح أن هدف الكفاح المسلح الإرتري هو تحقيق استقلال إرتريا ووحدة أراضيها وإقامة جمهورية ديمقراطية.

وفي الفترة من (١٩٦١-١٩٦١م) استطاعت الثورة أن تؤكد للفلاحين البسطاء والرعاة أن الثورة على حكومة هيلي سلاسي وجيش احتلالها وهزيمتها أمر ممكن عبر حرب عصابات طويلة الأجل. ونتيجة لهذه القناعة لدى الفلاحين والرعاة فقد استطاعت الثورة أن تشق طريقها وسط الريف لتحرير جزء منه حيث وفر لها منطلقاً معتمدة على إمكانياتها الذاتية وعلى دعم الجاليات العمالية الإرترية المنتشرة في السودان والسعودية، والتي وفرت الحد الضروري من المال والسلاح قبل أن تحصل الجبهة على أي دعم خارجي.

وعلى الصعيد الخارجي نجحت قيادة الثورة في شرح أهدافها وحقيقتها لبعض الدول العربية، واستطاعت أن تحصل على مساعدات من بعضها مكنتها من الصمود في وجه حملات هيلي سلاسي التي اتخذت أسلوب (الأرض المحروقة) أساساً لتحركاتها بعد إحراز الثورة نجاحات هامة في المجال العسكري والسياسي. وبعد أن أحرقت القوات الإثيوبية أكثر من خمسمائة قرية وعلقت المئات من قتلى الثوار في المشائق التي نصبتها في الساحات العامة في معظم المدن الإرترية، لجأ نحو ٨٠ ألف إرتري إلى الأراضي السودانية،

ولايزالون يعيشون هناك في حالة من التشرد حيث تحصدهم المجاعات والأويئة.

وتمكنت الثورة الإرترية مؤخراً وتحت قيادة قوات التحرير الشعبية لجبهة التحرير الإرترية أن تشق طريقها داخل المجتمع الإثيوبي نفسه من خلال المنظمات الثورية التي تلتقي وإياها برفض الحكم الرجعي الإثيوبي والإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية، كما تعمل للتلاحم مع حركة النضال الصومالي، حيث يعطيها ذلك صديقاً يعاني من نفس الأطماع الإثيوبية الاستعمارية التوسعية.

كما تقوم إستراتيجية الثورة الإرترية على التلاحم مع حركة النضال العربي، حيث أن الأرضية التي تجمع بين النضال العربي والنضال الإرتري واضحة، حيث أن كلاهما يواجه عدواً واحداً هو العدو الصهيوني والإمبريالية الأمريكية، فضلاً عن العدو الإثيوبي الذي يعتمده الاستعمار كإيران قوة استنفاذ لطاقات النضال العربي بأطماعه في الأراضي العربية، هذا بجانب علاقاتنا التاريخية والثقافية والجغرافية والتي تشكل أساساً راسخاً لا خائناً مع الأمة العربية، من هنا علاقتنا الحميمة مع ثورة فلسطين الشقيقة. ويكفي دليلاً على عمق هذه العلاقة مع العالم العربي أن شعب إرتريا كان أول شعب خارج إطار العالم العربي المعروف يتخذ من اللغة العربية لغة رسمية له بجانب اللغة التجرينية بمحض قناعته وانسجاماً مع واقعه الثقافي على الرغم من معارضة إثيوبيا وأمريكا وبريطانيا.

إن النضال المسلح يتصاعد يومياً، وإن ثوارنا تمكنوا من إرهاق اقتصاد العدو الإثيوبي، وحيث تكلفة حربه العدوانية ضد إرتريا ثلث ميزانيته المضعضعة على الرغم من الدعم الأمريكي والإسرائيلي الواسع، كما عطل الثوار خطوط السكك الحديدية التي تربط أسمرة بمصوع، هذا بجانب تحرير الجزء الأعظم من الريف الإرتري وإقامة نوع من الإدارة الثورية. وقد فقد العدو آلاف الجنود والضباط ومئات المصفحات وناقلات الجنود في كمائن الثوار المحكمة في شواهق الجبال والأدغال والصحارى التي حباها الله لإرتريا كعامل مساعد لكفاح شعبها العادل.

وبالطبع استشهد من أبناء الشعب عشرات الآلاف، وأصبح أكثر من ربع مليون بلا مأوى بفعل القصف الوحشي!

على أن مسيرة الثورة لم تكن بلا معوقات، فالانشقاق الذي أصاب قيادة الثورة منذ عام ١٩٧٠م كان له تأثير سلبي، ولم تكن السلبيات العربية بعيدة عن تلك الخلافات، هذا إذا لم تكن انعكاساً للصراعات والخلافات العربية؛ بل لا نبالغ إذا قلنا إن ما حدث ويحدث للثورة الإرترية يكاد يطابق علائق الثورة الفلسطينية بالأنظمة العربية. إننا اليوم في وضع أفضل، وتتخطى ثورتنا تلك الصعاب نحو آفاق التصعيد المستمر للنضال ضد الاحتلال الإثيوبي.

إن الحديث في هذه الأيام في الدوائر العربية وأجهزة الإعلام يدور حول ضرورة الإسراع في وضع إستراتيجية عربية موحدة لمجابهة الوجود الصهيوني المتنامي في جزر عربية وإرترية عديدة في البحر الأحمر، ولقد سبق للثورة الإرترية أن نبهت لهذا الوجود منذ وقت ليس بالقصير، بل ترى في مقاومة هذا الوجود جزءاً من نضالها لا يتجزأ.

ونحن نتحدث عن الثورة الإرترية كركيزة مهمة في مقاومة الصهيونية والإمبريالية العالمية في المنطقة، نحب أن نؤكد على أن أية إستراتيجية في البحر الأحمر لو قدِّر لها أن تتبلور - لا تضع في الاعتبار إستراتيجية واضحة لتدعيم وتأييد الثورة الإرترية تدعيماً وتأييداً فعليين ومباشرين - فمآلها الفشل لا محالة، لأن إعاقة الثورة الإرترية أو خنقها من قبل التحالف الإثيوبي الأمريكي الصهيوني يعني - من بين ما يعني - تثبيت العدو الصهيوني لأقدامه في أقصى جنوب البحر الأحمر، وهو الأمر الذي يعني في نهاية المطاف توسيع رقعة المجابهة مع العدو الصهيوني وتشتيت أي جهد عربي يحاول الاستعداد لتحرير الأرض العربية المحتلة.

لقد أعلنا انحيازنا للعالم العربي في صراعه ضد الصهيونية والاستعمار، بل إننا ندمر فعلاً المنشآت الإسرائيلية في إرتريا، وعندما تنتصر الثورة وترفع راية الاستقلال فلن نسمح بأي وجود للكيان الصهيوني لا في أراضينا ولا في مياهنا ولا جزرنا، كما لن نسمح ببقاء القواعد العدوانية الأمريكية في ترابنا.

ما نطلبه من العالم العربي وهو حق لنا: أن يعلن وقوفه بجانبنا، وأن يقدم لثورتنا الدعم السياسي والإعلامي والمالي والعسكري انطلاقاً من نظرة إستراتيجية واضحة، وكم يحز في نفوسنا أن نرى معظم البلدان العربية لاتزال تقف موقفاً غير مكترث من هذه الثورة المؤثرة في مصير حوض البحر الأحمر الذي هو عبارة عن بحيرة عربية، والبعض منها - وهذا هو الأسوأ - يقف

موقفاً معادياً ويمالئ الاستعمار الإثيوبي! إن ذلك يولّد المرارة في نفوس المناضلين الإرتريين.

إن الثورة مع اعتمادها على دعم العالم العربي، تسعى جاهدة لكسب عطف دول العالم ومحبي السلام والحرية، استناداً إلى شرعية نضالها وعدالة القضية الوطنية.

وللثورة الإرترية صلات مفيدة بعدد من الدول والمنظمات والأحزاب في مختلف أنحاء العالم، وإن الجهود تتركز حالياً في إثارة القضية على نطاق دولي وأمام المنظمات الدولية وبخاصة هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

ولقد بدأنا نخطو حثيثاً في هذا العام نحو إبراز حقيقة قضيتنا للرأي العام الدولي.

نـبــذة عــن الــكــاتــب عثمان صالح سبى



- ﴿ وُلد في قرية حرقيقو عام ١٩٣١م.
- ﴿ التحق بمدرسة حرقيقو التي افتتحت سنة ١٩٤٤م، حيث درس فيها المرحلتين الأولية والمتوسطة.
- أيضاً وأتم بها الدراسة.
- ۞ عند عودته من أديس أبابا تم تعيينه أستاذاً بالمدرسة التي درس بها في حرقيقو، وفي مطلع الخمسينات من القرن الماضي تم تعيينه مديراً لنفس المدرسة.
- ﴿ بالتعاون بينه وبين الأرومو والهرريين والصوماليين وغيرهم، أسس (جمعية العروة الوثقى) للدفاع عن حقوق القوميات المقهورة.
- ۞ عمل لمدة عام مديراً لشركة سفن رايز وهي شركة أجنبية كانت تعمل في مجال تصدير واستيراد البضائع عبر ميناء عصب.
 - أسس جمعية الصداقة الصومالية الإرترية في العام ١٩٦٠م.
 - ۞ قام بتأسيس المجلس الأعلى لجبهة التحرير الإرترية.

صفحة	المحتويات
2	نبذة جغرافية
3	نبذة تاريخية
3	البحر الأحمر في العصور القديمة
7	البحر الأحمر في العصور الإسلامية الأولى
8	البحر الأحمر في فترة الحروب الصليبية
11	صراع الاستعمار في حوض البحر الأحمر بعد فتح قناة السويس
14	الخديوية المصرية في إرتريا
15	نزول الطليان في عصب وتأسيس مستعمرة إرتريا
19	الوضع في حوض البحر الأحمر بعد الحرب العالمية الثانية
21	الإستراتيجية الأمريكية في إرتريا والبحر الأحمر
23	الإستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر وإرتريا
25	الثورة الإرترية وإستراتيجيتها
33	نبذة عن الكاتب